

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز اليمن





#### رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

#### رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030. يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز قُطري - اليمن



### © 2021 الأمم المتحدة حقوق الطبع محفوظة

تقتضى إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكترونى: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أى مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

> مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

> > الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

# موجز قُطري **اليمن**



©iStock-BremecR

#### ملخص

المنظومة القانونية في اليمن مزيج من الفقه الشرعي، والقانون المصري القديم، والقانون الفرنسي.

#### المنافسة

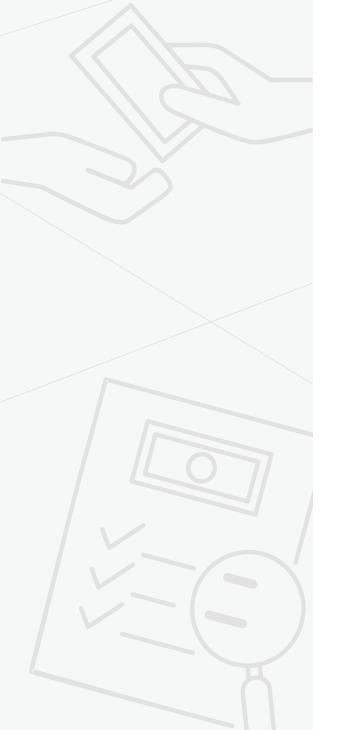


- اليمن من أوائل البلدان التي اعتمدت تشريعاً موجهاً
   نحو المنافسة، هو القانون رقم 19 لعام 1999 بشأن
   تشجيع المنافسة؛
- بفضل هذا القانون، لدى اليمن سلطات محددة لتنظيم وتنفيذ المنافسة، مثل الإدارة العامة لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري في وزارة الصناعة والتجارة؛
- اليمن حالة استثنائية بين بلدان المنطقة من حيث امتلاكها تشريعاً محدداً يُعرّف الاحتكارات ويحظرها.

#### الاستثمار الأجنبي المباشر



- وضع اليمن القانون رقم 15 لعام 2010 بشأن الاستثمار؛
- ينشئ قانون الاستثمار اليمني الهيئة العامة للاستثمار ويطبق مفهوم «النافذة الواحدة» لتطوير وتسهيل الاستثمارات بالتنسيق مع الجهات المختصة؛ وهذا ما تفصّله بشكل خاص المادتان 13 و14 من القانون. كما تتمتع الهيئة العامة للاستثمار «بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء»، على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من قانون الاستثمار؛
  - يحدد قانون الاستثمار اليمني بوضوح أدوار ومسؤوليات الهيئة العامة للاستثمار (التي تغطيها المواد 15-25 من قانون الاستثمار).



#### مكافحة الفساد



- لدى اليمن تشريعات متعددة لدعم جهود مكافحة الفساد، وتشمل القانون رقم 6 لعام 1995 بشأن اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة؛ والقانون رقم 35 لعام 2003 بشأن غسل الأموال؛ والقانون رقم 39 لعام 2006 بشأن مكافحة الفساد؛ والقانون رقم 13 لعام 2012 بشأن الحق في الحصول على المعلومات؛
- الإعفاءات عنصر أساسي يوهن التشريع اليمني.
   فعلى مدى عقود، استفاد «كبار المسؤولين» في
   اليمن من تشريعات مكافحة الفساد التي أعفتهم
   من التدقيق. وفي ضوء التركيز المتزايد على تدابير
   مكافحة الفساد منذ عام 2011، كان من المقرر أن يلغي
   المشرّعون هذا الإعفاء، غير أن الاضطرابات الأخيرة
   أوقفت هذا التطور.

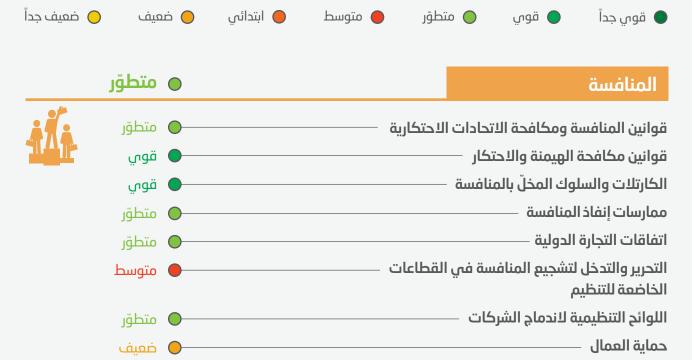
#### حماية المستهلك



- وضع اليمن القانون رقم 46 لعام 2008 بشأن حماية المستهلك؛
- تتطابق مكونات قانون حماية المستهلك في اليمن مع المعايير الدولية، مثل تعريف حقوق المستهلك بوضوح.



#### العناوين الرئيسية



# الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط اللوائح التنظيمية المصرفية متطوّر سياسات الاقتصاد الكلي متطوّر الإطار التنظيمي للاستثمار متوسط خطط التحفيز ابتدائي المعاهدات الثنائية متطوّر

#### العناوين الرئيسية

# مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام \_\_\_\_\_ قوي مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام \_\_\_\_\_ قوي مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين \_\_\_\_ متوسط الميزنة والإنفاق العام \_\_\_\_ متوسط الحكومة الرقمية \_\_\_\_ فعيف جداً الحكومة المفتوحة والشفافية \_\_\_\_ قوي جداً معايير المشتريات العامة \_\_\_\_ قوي

حماية المستهلك	● متوسط	
اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	🕻 متطوّر	
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	🗨 قوي	
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول  ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	صعیف 🗨	
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي 🛑	

🔵 قوی جداً

#### الفئات الفرعية

🔵 قوي

المنافسة فوي في التشريعات/ وي فوي التفريعات/ وي فوي التعاريف (أي التفريعات/ وي فوي التعاريف (أي التعاريف القانونية وي في التشريعات/المعاهدات) في التشريعات/المعاهدات) ووي المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) ومطوّر الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، متطوّر المعاهدات، الاتفاقات التجارية)

متوسط 🛑

متطوّر 🔵

ابتدائی 🔵

صعیف 🔵

🥊 قوی جدآ

🤵 ضعیف جدآ

ابتدائی 🛑

معيف جداً 🔘

#### الاستثمار الأجنبي المباشر

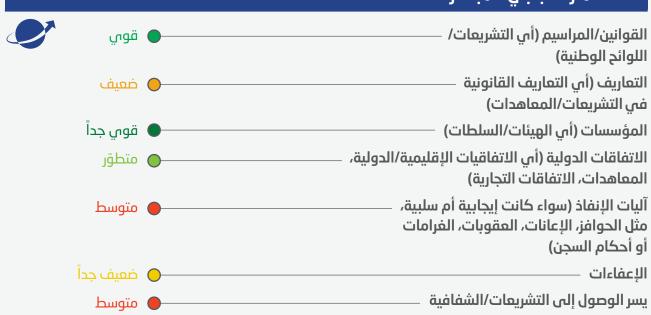
 $_{-}$  آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية،  $_{-}$ 

مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات

يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية 🛚

أو أحكام السجن)

الإعفاءات



#### الفئات الفرعية

#### مكافحة الفساد القوانين/المراسيم (أى التشريعات/ – متطوّر 🔵 اللوائح الوطنية) التعاريف (أي التعاريف القانونية – 🔵 قوی فى التشريعات/المعاهدات) المؤسسات (أى الهيئات/السلطات) -متطوّر 🔵 الاتفاقات الدولية (أم الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، \_ متوسط المعاهدات، الاتفاقات التحارية) آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، -🗨 قوي مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) الاعفاءات ابتدائی 🛑 يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية \_ متطوّر 🔵

#### حماية المستملك القوانين/المراسيم (أى التشريعات/ — متوسط 🌗 اللوائح الوطنية) التعاريف (أي التعاريف القانونية \_ متطوّر فى التشريعات/المعاهدات) المؤسسات (أى الهيئات/السلطات) – قوی الاتفاقات الدولية (أم الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، متوسط المعاهدات، الاتفاقات التجارية) آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، ـ ابتدائی 🛑 مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) الإعفاءات ابتدائی 🛑 يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية ـ متوسط 🌑



